

مناهج التقسيم والتبويب والترتيب في
الكتب الصرفية غير التعليمية في العراق
من ١٩٥٠ إلى ٢٠١٨ م: دراسة تحليلية

**Methodology of Division, Classification
and Categorization in the
Non-Educational Morphological Iraqi Books
as of 1950 to 2018: Analytic Study**

أ. د. سامي علي جبار المنصوري

Prof. Dr. Sami Ali Jabbar Al-Mansouri

الباحث: سجاد محمد ضرب شعبان

Researcher: Sajad Muhammad Dharab Sha`aban



مناهج التقسيم والتبويب والترتيب في
الكتب الصرفية غير التعليمية في العراق
من ١٩٥٠ إلى ٢٠١٨ م: دراسة تحليلية

**Methodology of Division, Classification
and Categorization in the
Non-Educational Morphological Iraqi Books as
of 1950 to 2018: Analytic Study**

أ.د. سامي علي جبار المنصوري

Prof. Dr. Sami Ali Jabbar Al-Mansouri

جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية
Dept of Arabic/ College of Humanist Sciences
University of Basrah

الباحث: سجاد محمد ضرب شعبان

Researcher: Sajad Muhammad Dharab Sha`aban

ماجستير لغة عربية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة البصرة
MA in Arabic /College of Humanist Sciences/
University of Basrah

Samialmnsoury@yahoo.com

Sd.md.hi94@gmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠١٩/١١/١٧

تاريخ القبول: ٢٠٢٠/٨/١٦

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي

Turnitin - passed research



ملخص البحث:

إنَّ من أهمِّ السبل التي تسهم في تطوير العلوم وتعليمها طلابها أو تقديمها للباحثين دراسة مناهج التأليف التي تصف طرائق المؤلفين في تقديم المادة العلمية وتحللها وتحاول تقديم بديل أفضل، ومن مفاصل منهج التأليف التقسيم والتبويب والترتيب التي تعزّز نظام التأليف، والتقسيم جعل الموضوع أو جزئه أقساماً، كتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، أو تقسيم الفعل إلى سالم ومثال وأجوف وناقص ولفيف، والتبويب جعل الموضوعات أبواباً خاصّة يطلبها التأليف والمادة العلميّة، أما الترتيب فالمحلّ الذي اختير لموضوع أو قسم أو باب في نظام التأليف الذي وضع لكتاب معيّن، ومن خلال التقسيم والتبويب والترتيب تتبيّن الروابط والعلاقات بين التقسيمات والأبواب والمسائل، وذلك بتقديم ما يجب معرفته أولاً وتأخير ما تقوم معرفته أو نتائجه على متقدّم، أو بتقسيم المادة العلمية وتفرعها تفرعاً قائماً على الأسس المنطقية أو الحياتية.

يقدم هذا البحث وصفاً بين الإيجاز والتفصيل لمناهج التقسيم والتبويب والترتيب التي اعتمدها المؤلفون والباحثون في تقسيم الموضوعات وتبويبها وترتيبها وترتيب مفاصلها محلاً ومجتهداً في تقديم الأسباب التي قد يكون المؤلف أرادها أو ربما أراد غيرها.

وحاولت في هذا البحث أن لا يفوتني الوقوف على موضع الخطأ مُسنداً قولي بالدليل والحجة، محاولاً تقديم ما أراه أقرب إلى الصواب، فإن أصبتُ فبفضل من الله ورحمته، وإن أخطأت فهو من صفات العقل البشري، والله الموفق إلى الصواب.

الكلمات المفتاحية: التصنيف، التبويب، الترتيب، اليات الكتابة، دراسة تحليلية

Abstract

One of the most important strategies to develop sciences and to teach their students or researchers is to study the fields of writing that describes the methodologies of the authors in representing academic issues.

From the writing methodologies the classification, chapterization and arrangement come to support the writing system. The classification sets the issues in parts; a word could be in noun, verb and preposition or a verb is to be classified into its derivations. Definitely, chapterization runs in line with the scientific topics, then arrangement serves to lay importance to certain issues more than other ones.

The current study focuses on the classification, chapterization and arrangement in an objective method to fathom the most appropriate evidence for the betterment of the results. No right orientation without His guidance.

Keywords: the classification, chapterization, arrangement, writing methodologies, analytic study.

المقدمة

المراد بالكتب الصرفية غير التعليمية الدراسات التي درست نصّاً دراسة صرفية، وتلك التي درست الجهد الصرفي لعالم من العلماء، أو درست كتاباً، وتدخل فيها الدراسات التي درست موضوعاً صرفياً أو مجموعة من الموضوعات، فطُبعت في كتاب، واخترت الدارسين العراقيين عيّنة لهذا النوع من التأليف الصرفي والمدة الزمنية من ١٩٥٠ - ٢٠١٨م، وسأتي على تناولها تباعاً بحسب اتجاهاتها.

البحث

تنوّعت اتجاهات الدراسة في الكتب الصرفية غير التعليمية، وعليه قسمت البحث على نقاط، هي:

١- الكتب المؤلفة في دراسة نص قرآني أو تفسير للقرآن ونصوص أهل البيت عليهم السلام: اتخذت منهجية التبويب في الكتب الصرفية القرآنية ثلاثة أشكال، فوجد كتباً قُسمت فصولاً، والفصول قُسمت مباحث، والمباحث قُسمت موضوعات وتفرّعات، ونرى أيضاً الكتب التي تشكّلت من فصول، والفصول ضمّت موضوعات، وثالثة نجد كتباً ألفت من مباحث من غير الفصول، والمباحث حوت موضوعات وتفرّعات؛ ذلك تبعاً لوجهة نظر المؤلف، وخضوعاً لعامل السعة والكم.

ورّعت الدكتورة أحلام ماهر محمد حميد مادة كتابها (صيغة فعّل في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية) على فصول اشتملت على عنوانات الموضوعات الأساس، فأخذت (صيغة فعّل في اللغة العربية) الذي مثل قسماً نظرياً من الكتاب، ووزّعت القسم التطبيقي من الكتاب على ثلاثة فصول أخرى على وفق للدلالات الصرفية القرآنية لصيغة (فعّل)، وقسمت الفصول إلى مجالات دلالية معتمدة على أساس الدلالة المعجمية للكلمات، وفرّعت عنها ما اقتضى تفرّيعاً، وأحجمت عن التفرّيع فيما اقتضى الإحجام^(١).

يبدو بعد هذا أنها رتبت فصول كتابها على وفق (أساس التعلّق)^(٢)، فابتدأت بالنظري؛ لأنه يشكّل التمهيد الذي يؤسس عليه التطبيق، ثم ضمت التطبيق مترافقاً يشدّ بعضه أزر بعض، مرتبةً فصوله ومجالاته بحسب كثرة ما ورد له في القرآن الكريم من تطبيق، فقدّمت الدلالة الأكثر وروداً في القرآن وأخرت القليل فالأقلّ، وكذا المجالات الدلالية، وقد قالت: ((وقد اعتمدنا منهج الكثرة في عدد الأفعال وتوزيعها إلى فصول أوّلاً، ورتبنا المجالات الرئيسة بحسب كثرة عدد أفعالها ضمن الفصل الواحد ثانياً، وقدّمتنا الفعل الذي مواضعه أكثر من غيره، وإذا تساوى فعلاّن في عدد المواضع يُقدّم الأسبق في وروده في سور القرآن، وإذا جاءت الأفعال بالصيغ المختلفة (الماضي والمضارع والأمر) ترتّب هذه الصيغ بحسب مبدأ الكثرة أيضاً. . . وإذا تساوت ترتّبها بحسب التسلسل المنطقي لها، صيغة الماضي ثم المضارع ثم الأمر))^(٣).

يوفر هذا المنهج للمؤلف والمتلقّي معرفة الدلالات والمجالات والأفعال الأكثر والأقلّ وروداً في القرآن الكريم؛ مما يسهم في معرفة الأهداف الخطابية في القرآن الكريم، ويصوّر للمؤلف الكيفية التي يمكن أن يوزّع فيها محتويات الفصول والمجالات؛ ليخلق بينها توازناً كمياً، يبعده عن القسمة المضطربة والمتخالفة.

وحذا الدكتور زيرفان قاسم أحمد البرواري حذوها في كتابه (صيغ فَعْلَة وفِعْلَة وفَعْلَة في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية)، إذ جعل كتابه ثلاثة فصول، لكنّه خصّص لكل صيغة فصلاً، وضمّن كلّ فصلٍ مباحث على أساس الحقل الدلالي للكلمات، فجمع مثلاً ألفاظ المكان في مبحث، وألفاظ خلق الإنسان في مبحث آخر، وهكذا^(٤).

وشاطر الدكتور البرورائي الدكتور أحلام في منهجها في الترتيب، إذ رتب فصول كتابه بحسب كثرة ألفاظ الصيغة، فقدّم صيغة فَعْلَة؛ لأنها الأكثر وروداً، وأخر صيغة فُعْلَة؛ لأنها الأقل، وجعل ما بين ذلك صيغة فِعْلَة؛ لتوسط ورودها بين فَعْلَة، وفِعْلَة، كما رتب مباحث الحقول الدلالية في فصولها على وفق كثرة الألفاظ المتمية للدلالة^(٥).

وقد تعود كثرة مجيء (فَعْلَة) إلى أنها أخف الصيغ الثلاثة، وأثقلها (فِعْلَة)؛ لأنّ العلماء اتفقوا أنّ الفتحة أخف الحركات، والضمّة أثقلها، الكسرة حركة التوسط بين الفتحة والضمّة^(٦).

ويُحسب للمؤلف اتخاذه لهذا المنهج؛ لأنه يوفر مقداراً من المعرفة تسهم في فهم شيء مما يتميز به النصّ القرآني، ويُظهر سمة إلهية تتجلّى في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾^(٧)، فكان الله - عزّ وجلّ - أراد أن يُكثّر الأَخْفَ، ويُقلّل الأَثْقَلَ؛ تيسيراً للقارئ وتسهيلاً عليه.

ويؤخذ عليه اعتماده على هذا المنهج في تقسيم المباحث؛ إذ يجعله مهتماً بجمع ألفاظ متقاربة المعاني المعجمية كما يفعل المعجميّ، وكان حريّاً أن يقسمها تبعاً للدلالات الصرفية المتأتية من استعمال الصيغة؛ ليجمع شتات الدلالات الصرفية؛ ما يكشف له عن أكثر الدلالات الصرفية استعمالاً، بعكس ما يؤديه المنهج الذي اتبعه من تفريق وتباعدها.

وماثلها في التبويب الدكتور رضا هادي حسّون العقيدي، فجمع مادة كتابه في مباحث، وضمّ المباحث في فصول على وفق الصيغة الصرفية، فالفصل الأول في (الصيغة المجردة العامة)، والفصل الثاني (في الصيغة المزيدة العامة)، والثالث في (الصيغة العامّة التامة)، وهكذا حتّى اكتمل سبعة فصولٍ ضمّت الصيغ الدالة على

العموم الصرفي في القرآن الكريم^(٨)؛ ويبدو أنه اتبع في الترتيب طريقة الكتب التعليمية التي تبدأ بالمجرد والمزيد وتنتقل للمصادر، فالمشتقات، ثم المذكر والمؤنث فالجموع^(٩). وتقسّم الدكتورة أحلام كتابها الثاني (أبنية الأفعال المجردة في القرآن الكريم ومعانيها دراسة صرفية دلالية) وفق ظواهر الفعل، فقسمت الفصول الثلاثة الأولى التي درست فيها الفعل الصحيح (السالم، فالمضعّف، فالمهموز) إلى نقاط بحسب أبواب الفعل الثلاثي المجرد (فَعَلَ - يَفْعُلُ . . .)^(١٠)، في حين قسّمت الفصل الرابع الذي ضمّنه (الفعل المعتل) أقساماً بحسب أنواع الفعل المعتل، ثم قسّمت كلّ واحد من هذه الأقسام بحسب أبواب الفعل المجرد المعتل الواردة في القرآن الكريم، وكذا في الفصل السادس الذي درست فيه (ظواهر متعددة في الفعل المجرد)، في حين اکتفت بتقسيم الفصل الخامس إلى موضوعات، وكان السابع في معاني الأبنية مقسوماً بحسب نوع الفعل من حيث الصحة والاعتلال والنقص والجمود والتجرّد^(١١).

ولكن الدكتورة أحلام خصّصت الفصل الرابع بالأفعال الناقصة والجامدة، والأفعال الرباعية، ولا أدري ما العلاقة الواقعة بين الأفعال في القسمين؟! وهل كانت تحتاج لدراسة الأفعال الناقصة وهي داخلة في أقسام الأفعال من حيث الصحة والاعتلال وأبوابها؟! وهلاً أدخلت الأفعال الرباعية في قسمة الصحيح والمعتل كحال الثلاثية!

ثمّ لماذا قسّمت المعاني الصرفية للأبنية بحسب الصحة والاعتلال وهي تتعلّق بالصيغة وحركاتها وسكونها؟! ولو كان كما ترى الدكتورة لرأينا علماء العربية وأذاذها يدرسون معاني الأبنية في مبحث الصحيح والمعتل أو يربطونها به^(١٢).

وقسم الدكتور جلال الدين يوسف العيداني كتابه (دلالة البنية الصرفية في السور القرآنية) على قسمين من دون تصريح، ووزّع عليهما ثلاثة فصول، فكانت

حصة القسم الأول فصلين، ضمّنها مباحث تدخل في تصريف الأسماء، وكانت حصة القسم الثاني فصلاً ضمّنه مباحث تدخل في تصريف الأفعال^(١٣).

أما الدكتورة نرين العلواني، فلم تختلف كثيراً عنهم، فقد قسّمت كتابها (معاني الأبنية الصرفية في ضوء مجمع البيان) ثلاثة أقسام، وسّمت كلّ قسم فصلاً، فكان الفصل الأول في (معاني أبنية الأسماء المشتقة)، وحوى الثاني (معاني أبنية الأفعال المشتقة)، وخُصّص الثالث لـ (دلالة بناء على بناء آخر)، ووزّعت مادّة الفصول في نقاط، ولكل نقطة فقرّعات^(١٤).

ويبدو للباحث أن كتاب "معاني الأبنية الصرفية في ضوء مجمع البيان" قد قُسم على قسمين رئيسين تبعاً لوجود التحوّل الصيغي وعدمه، فقسم ضمّ الأبنية التي تعطي معاني لغوية معيّنة، كالتكثير والمشاركة والمبالغة وغيرها، وقسم ضمّ الأبنية التي تدلّ على أبنية أخرى كدلالة (فَعَل) على (مفعول)، ودلالة (فُعُول) على (فاعل)، ثمّ وزّعت مادّة القسم الأوّل في فصلين على أساس جنس الكلمة، فاختصّ أحدها بمعاني صيغ الأسماء، وثانيها بمعاني صيغ الأفعال^(١٥).

أمّا الدكتورة ناهية عبد الكريم القزاز فقد قسّمت كتابها "الأبنية الصرفية في البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي" قسمين من غير تصريح ولا توضيح؛ لكنهما مفهومان من رصفها الفصول التي تضمّ مباحث تصريف الأسماء متتابعة، وإلحاق هذه الفصول بفصل خامس خصّ مسائل تصريف الأفعال^(١٦).

ولعلّ الكمّ القليل لمادّة تصريف الأفعال^(١٧) كان الدافع القويّ والحاجز المنهجي وراء عدم تقسيم الكتاب إلى باين اثنين أحدهما للاسم يتقسّم فصولاً، والآخر للفعل لا تحتمل مادته القسمة إلى فصول.

ويحسب الباحث أن الكمّ القليل للمادة الخاصة بالأفعال في كتاب " الأبنية الصرفية في البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي " مثلما كان حاجزاً عن قسمة الكتاب إلى باين، صار معياراً لتقديم مسائل تصريف الأسماء على مسائل تصريف الأفعال؛ فالكثير أعطى حقّ التقديم لكثرتة، والقليل سلب هذا الحقّ فدفع إلى نهاية الكتاب. وجاء كتاب الدكتور خولة عبید خلف " جمع الجمع في القرآن الكريم " مقسماً على أقسام سُمّي كلّ قسم مبحثاً، واعتمدت في هذا على التغيّر الصيغي للجموع، فخصصت مبحثاً لجمع التكسير، ومبحثاً لجمع السلامة بفرعيه المذكر والمؤنث^(١٨). ويُفهم أن الدكتور خولة اتخذت أوّل ما اتخذت معيار الكثرة في ترتيب الأبواب؛ إذ نقف على كثرة عددية لأمثلة الجمع المكسر على الجمع السالم، أوجبت تقديمه على نظيره السالم، ونجد الغلبة العددية لأمثلة جمع المؤنث السالم المتقدّم على جمع المذكر الأقل منه في أمثله^(١٩)، وكذلك اتخذت الوزن الصرفي والترتيب الألفبائي للجذور اللغوية أساساً لترتيب محتوى هذه الموضوعات، وهي تقول في وصف منهجها في الترتيب: ((ثم تناولت هذه الألفاظ بالدراسة مرتبةً على وفق أوزانها، وكُلّ وزن رُتبت ألفاظه (بحسب الجذر) هجائياً))^(٢٠).

ولكنّها توهمت في ترتيب بعض الصيغ فقدّمت (فَعَالَى) على (فَعَالِي)، و(فَعَالِي) على (فَعَالَى)^(٢١)، والأقوم تقديم مفتوح الفاء؛ لأنها أخفّ من الضمّة على كلّ حال^(٢٢). واشتبهت في تقديم لفظة (أَنعَام) على (أَلفَاف) - وقد ألزمت كتابها بالترتيب الهجائي بحسب الجذور اللغوية؛ لأنّ (أَنعَام) من الجذر (ن ع م)، و(ألفاف) من الجذر (ل ف ف)^(٢٣)، واللام قبل النون في ترتيب الحروف الهجائي المعروف^(٢٤).

أمّا الدكتور ليث داود الشاهين صاحب كتاب (محاضرات في تصريف الأسماء) فقسّم كتابه قسمين على وفق أساس الجذر اللغويّ، وسمّى كل قسم مبحثاً، وخصّ

مبحثاً بهادة (م و ت)، ومبحثاً بهادة (ه ل ك) في صورهما التصريفية والدلالية، وقسّم كل مبحثٍ إلى نقطتين: صور الأبنية، ودلالة الأبنية، وقسّم كل واحدة من النقطتين إلى فرعين، أحدهما خاص بالأبنية الفعلية، والثاني مخصّص للاسمية^(٢٥).

وابتداءً بهادة (م و ت)، وانتهى بهادة (ه ل ك)، وجعل صور الأبنية قبل دالاتها، وقدم الأبنية الفعلية قبل الاسمية، ربّما - لكثرتها في كتابه وقلة الاسمية^(٢٦)، أو - ربّما - توافقاً مع الترتيب المعهود في الكتب الصرفية التي تقدّم تصريف الأفعال على تصريف الأسماء غالباً^(٢٧).

وتختار الدكتورة أشواق النجار منهجاً مختلفاً في تبويب "المعجم المفهرس للأوزان الصرفية في القرآن الكريم"، وتقسمه أجزاء، وتسمي محتوى الجزء باباً، فتوزع محتوى كتابها في ثمانية أبواب تمثل الحرف الأول من الميزان الصري في كلمات القرآن الكريم، ثم تقسم الباب أوزاناً صرفية كثيرة تتفق في ابتدائها بحرف الباب^(٢٨). وعمدت إلى الترتيب الهجائي، لكنّها نظرت إلى الحرف الأول من الميزان، وقدمت في الباب نفسه أقلّ وزن حروفاً، ثم ما زاد عليه، فما زاد، وهكذا، ونظرت في الأوزان المتفقة في جنس الحروف وعددها إلى حركاتها، ففي الثلاثي نظرت إلى عينه فقدمت ساكن العين، فمفتوحها، ثم مكسور العين، فمضمومها، وفي المتحد في حركة العين نظرت إلى فائه فقدمت مفتوح الفاء، فالمكسور، ثم المضموم، وقدمت مفتوح الفاء في الثنائي فما دونه، فإن اتفق وزنان في عدد الحروف وحركاتها وسكونها نظرت إلى جنس الكلمة الموزونة، فقدمت وزن الاسم وتلته بوزن الفعل، وربّبت الكلمات في الوزن نفسه بحسب ورودها في القرآن الكريم^(٢٩).

ونجد الدكتور أسعد محمد علي النجار وسهاد ياسين عباس قسّم كتابها ثلاثة أقسام بحسب عدد الحروف الزيادة في الفعل، فخصص قسماً للمزيد بحرف، وقسماً

آخر للمزيد بحرفين، وقسماً أخيراً للمزيد بثلاثة أحرف، وسرد الأفعال المزيدة في أبوابها معتمداً على جذورها اللغوية وتصريفاتها^(٣٠).

وقدم الدكتور أسعد النجار من الأفعال في بابه ما كان جذره اللغوي أسبق، وضم له تصريفاته، حتى إذا انتهى من الجذر وتصريفاته انتقل إلى كلمات جذر آخر ففعل معه ما فعل مع الأول، على أنه يُقدم في تصريفات الفعل صيغة الماضي، فالمضارع ثم الأمر، ويقدم في الصيغة ما كان مسنداً إلى الغائب فالغائبة، فالمسند إلى المثني الغائب فالجمع، ثم المتكلم على شاكلته، ثم الغائب، وحرص على ترتيب الآيات للفعل نفسه بحسب ورودها في القرآن الكريم^(٣١).

وابتدأت الدكتوررة علياء نصرت الربيعي كتابها (البنية الصرفية في شعر أهل البيت المعصومين^(عليه السلام)) - دراسة دلالية) بتمهيد ميّزت فيه بين الصرف والتصريف، والبنية والصيغة، والدلالة والمعنى، وقسمت الكتاب على فصول ثلاثة، وكل فصل إلى مباحث، اختصّ الفصل الأول بالبحث في أبنية الأسماء المجردة والمزيدة ودلالاتها، وكان على مبحثين: واحد للمجرد ودلالاته، وثانٍ للمزيد ودلالاته، واختصّ الفصل الثاني بأبنية المصادر والمشتقات ودلالاتها، وانقسم إلى مبحثين أحدهما في المصادر والثاني في المشتقات، وجعلت الفصل الثالث لأبنية الأفعال المجردة والمزيدة ودلالاتها، وانقسم إلى مبحثين أيضاً أحدهما للثلاثي مجرداً ومزيداً، وثانيهما للرباعي مجرداً ومزيداً، وألحقت الفصول بملحق اشتمل على دراسة إحصائية للأبنية الصرفية وعدد ورودها في شعرهم^(عليه السلام)، وختم الكتاب بخاتمة^(٣٢).

وتواخذ الدكتوررة المؤلفة بأمرين: أحدهما تأخيرها أبنية الأفعال إلى نهاية الكتاب على الرغم من ارتباط كثير من الاشتقاقات بطبيعة الأفعال الصوتية وعدد أحرفها واحتياج الباحث والقارئ لمعرفة الأساس لذلك، وثانيها أن الباحثة لم تتناول مبحث التصغير وعملت ذلك بكون المادة لا تشكل مبحثاً أو فصلاً^(٣٣)، وأقترح

أن تلحق المؤلفّة التصغير بالمشتقات؛ لأنّ الاسم المصغّر يشتق من غيره بتغيير في الحركات وإضافة ياء؛ ليدلّ على ذات أو معنى ومعنى آخر حادث بسبب هذا التغيير هو التصغير حقيقة أو التحقير أو التعظيم، فد(نَهْرٌ) يُشْتَقُّ منه نُهَيْرٌ، بتغيير في حركاته وحشوه بالياء؛ ليدلّ على النهر نفسه وعلى صفة أخرى هي كونه صغيراً، وهذا شبيهه باشتقاق اسم الفاعل مثلاً بتغيير في الحركات وإضافة الألف في (فاعل) مثلاً، ليدلّ على معنى وذات أحدثت هذا المعنى، وهذا الإلحاق سيوفّر لنا مادّة علميّة دلاليّة مهمّة وردت في التراث الشعري لأهل البيت (عليه السلام).

٢- الكتب المؤلفّة في دراسة الموضوعات الصرفية:

اهتمّ هذا الفصيل من الدراسات بموضوع صرفيّ أو مجموعة موضوعات، وتناولها بالدراسة والتحليل؛ بهدف الكشف عن ملاسباتها.

وأوّل هذه الكتب "أوزان الفعل ومعانيها" لمؤلفه الدكتور هاشم طه شلاش، الذي جعله أبواباً، وسمّى كلّ باب فصلاً، وابتدأ بالأوزان المجرّدة، ثم انتقل للمزيدة، ودرس في الفصل الثالث التعديّ واللزوم في الأوزان، ثم انتقل للقياس في الأوزان، فاللهجات وأثرها في الأوزان، فالأوزان المولّدة، حتى درس صلة الأوزان العربية بالأوزان السامية، وختم بالفصل الثامن الذي اشتمل على المعاني المستدرّكة للأوزان، وهو في كلّ هذه الفصول يفرّع بموضوعات صغيرة من غير جعلها في مباحث (٣٤).

وبعد هذا العرض يتبيّن شيءٌ من الاضطراب في المنهج عند التبويب؛ فلا نجد أساساً منهجياً فيه، إذ يفصل بين المتقابلين في الدراسة أولاً - أي المجرد والمزيد، ثم يجمع متقابلين اثنين، وهما التعديّ واللزوم، ونراه أيضاً يشكّل فصلاً من مئة وثلاثين صفحة، ويشكّل فصلاً أخرى من ثلاث عشرة صفحة أو عشر صفحات، ما يجعل الكتاب متصفاً بعدم التنسيق الكميّ بين الفصول (٣٥).

إنّ منهجه في الترتيب غامضٌ، وهو يقدّم دراسة المجرد، والمزيد، والمتعدّي واللازم، ثمّ يلحقها بدراسة القياس في الأوزان^(٣٦)، على الرغم من أنّه من أهمّ أدلّة الصناعة، وبه يَغْنَى المتكلّم عن سماع كلّ ما يقوله العرب، وهو الذي يكسبه القدرة على صوغ الألفاظ التي لم ترد في المنقول عن العرب^(٣٧)، فهو- إذن- مقدّمة ضرورية بحقّ لدراسة الأبنية الصرفية، ولا سيما للدارس المحلّل، والباحث نافذ البصيرة. وقد تكون جدّة هذه الدراسة في بابها، وعدم وجود دراسة سابقة يَحْتَذِيها المؤلّف، ويطوّر فيها^(٣٨) وراء الوقوع في بعض الاضطراب المنهجيّ في تبويب الكتاب وترتيبه.

واكتفى الدكتور فاضل السامرائي برصف موضوعات كتابه "معاني الأبنية في العربية"، وتنظيمها الواحد تلو الآخر، من غير جعلها في فصول أو مباحث، فبدأ بالاسم والفعل، وانتقل إلى المصادر فالمصدر الميمي...، واختتم بالحديث عن النسب^(٣٩)، وما أشبه ترتيبه هذا بترتيب الموضوعات في الكتب التعليمية السالفة الذكر.

وصمّت الدكتورة خديجة زبار الحمداني مجموعة من الأبحاث في كتابها "أبحاث صرفيّة"، وقسمتها في فصول خمسة، فكان الأوّل (موازنات صرفية)، وتشكّل في ثلاثة مباحث، ومثّل كلّ مبحثٍ دراسةً موازنةً، فكان الأوّل (بين كتابيّ) (فعلت وأفعلت) لكل من أبي حاتم السجستاني (٢٥٥هـ) والزجاج (٣١١هـ)، والثاني (بين كتابيّ) (المنقوص والممدود) للفراء و(حلية العقود في الفرق بين المقصود والممدود) للأنباري (٥٧٧هـ)، والثالث (بين سيبويه والأخفش دراسة موازنة)، وجاء الفصل الثالث (في الدلالة الصرفية)، ودرس الدلالة وأثرها في تحوّل الأبنية الصرفية والتطبيق على صيغة (فَعِيل) في المبحث الأوّل، واختص المبحث الثاني بدراسة (القياس في عدد الأبنية الصرفية وارتباطه بالدلالة)، في حين جاء الفصل

الثالث لدراسة (الأبنية الصرفية) في أربعة مباحث: (الوزن الصرفي بين الثبات والتحوّل)، و(الضرورة وأثرها في خروج بعض الأبنية الصرفية عن المألوف)، و(صيغ المبالغة بين القياس والسّماع)، و(ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة)، ودرست المؤلفة موضوعة (الشجر في القرآن الكريم) دراسة صرفية دلالية، وجاء في مبحثين: (شجرة الزقوم)، و(شجرة الزيتون)^(٤٠).

يتبيّن من العرض أنّ الكتاب حوى موضوعات لا رابطة تجمعها غير الدراسة الصرفية، لكنّ فصول الكتاب بوّت على وفق اجتماع موضوعات مباحثها في اتجاهاتها، فالأول للموازنات، والثاني للدلالة، والثالث للأبنية، والأخير دراسة تطبيقية درست الشجر في القرآن من جهة صرفية دلالية، وفي الوقت نفسه لم تتخذ المؤلفة أساساً لتنظيم هذه المباحث الواحد بعد الآخر، إلّا في مبحثي الفصل الأخير، إذ يبدو أنّها ربّما هجائياً بحسب المادّة اللغوية.

قسم الدكتور ميثم محمّد عليّ كتابه " اسم الفاعل الدالّ على المؤنّث بغير علامة تأنيث بين البصريين والكوفيين " إلى موضوعات من دون جعلها فصولاً أو مباحث، وقد اختلفت هذه الموضوعات في سعتها وضيقتها، وقد يُقسّم الموضوعات إلى تفرّعات أصغر وقد لا يقسّمها، ذلك بحسب سعة الموضوع وحاجته للتفرّع، فابتدأ بموضوع (تقييد الكوفيّين ما لا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث بالألفاظ المختصّة بالمؤنّث فحسب)، وضمّنه (ما جاء من الألفاظ على (فاعل) خاصّاً بالأنثى)، و(ما جاء من الألفاظ على (مُفعل) خاصّاً بالأنثى)، و(ما حمّل من الألفاظ على قاعدة الكوفيين)، وبعد أن استوفى الموضوع الأوّل تفرّعاته، ينتقل المؤلّف للموضوع الثاني، وعنوانه بصيغة سؤال (هل كان الكوفيون غير عارفين بما جاء للمذكّر والمؤنّث على (فاعل) أو (مُفعل) من الألفاظ ؟)، ويضمّنه موضوعين، هما: (الألفاظ التي جاءت

على (فاعل) - بغير هاء - للمذكّر والمؤنث)، و(الألفاظ التي جاءت على (مُفعل) - بغير هاء - للمذكّر والمؤنث)، حتى يختتم كتابه بموضوعات رئيسة صغيرة تُكمل ما بدأه، ولم يصرّح المؤلف بألية ترتيب هذه الموضوعات، ولا الملح إليها^(٤١).

ويلمح الباحث أنّ الموضوعات الأساس رُتبت على وفق أساس التعلّق والترابط بينها، فهو يثبت أولاً وجود أَلْفاظ عربية بصيغة اسم الفاعل تختص بالمؤنث من غير علامة التأنيث، ثمّ يشرع بالحديث عمّا جاء مشتركاً للمذكّر والمؤنث، ولم تلحقه علامة التأنيث؛ فكأنّه انتقل من الدلالة البسيطة السهلة إلى الدلالة المركبة الأصعب، ثم يأتي بعدها بما يُعدّ لاحقة لها، كالتعريف بـ(رأي الكوفيين في ما ثبتت فيه الهاء)، و(ردّ أبي بكر بن الأنباري على اعتراض البصريين)، وهكذا^(٤٢).

أمّا تفرّعات الموضوعين الكبيرين، فيرتّبهما على وفق الصيغة الصرفية، فيقدّم صيغة اسم الفاعل الثلاثي (فاعل)، ويتلوها بصيغة اسم الفاعل (مُفعل) المشتقة من صيغة الماضي المزيد بالهمزة (أفعل)، ثمّ يرتّب الكلمات في تفرّعاتها على وفق جذورها اللغوية^(٤٣).

وشاطره الدكتور مجيد خير الله الزاملي هذا التقسيم، فقد قسم كتابه "دراسات في علم اللغة" إلى موضوعات صرفية، دونما جعلها فصولاً، وإنّما اكتفى بتفريعها إلى نقاط في موضوعات، أو تقسيمها في مباحث في دراستين، فقد قسم موضوع (آراء ابن كيسان الصرفية) في مباحث، ضمّ الأول منها (مصادر ابن كيسان ووسائله التوثيقية)، وضمّ الثاني (آراؤه وترجيحاته)، واختتم الأخير بما يقف على هذين وينهل منهما، وهو مبحث (مذهب ابن كيسان الصرفي)^(٤٤).

ولم يعتنِ المؤلف بترتيب الموضوعات الأساس على وفق أساس منهجيّ معيّن؛ لأنّها موضوعات متفرّقة لا يرتبط بعضها بالآخر ظاهراً إلّا في أنّها تنتمي إلى علم

الصرف^(٤٥)، ولو كان نظّمها وفق تأريخ وفاة الشخصيات اللاتي دُرست الظواهر عندها؛ لأسهم هذا في إسباغ طابع منهجي كمال في ترتيب موضوعات الكتاب، وكشف عن حقائق علمية، كتبّي بعض العلماء لآراء بعضهم الآخرين السابقين لهم، ومعرفة آرائهم التي تفرّدوا بها.

واختار محمد علي العنبيكي تبويب كتابه في فصول، وضمّن موادّ هذه الفصول في مباحث، وقسّم الأبواب وفق الصيغة الصرفية، فكان الفصل الأول لدراسة (دلالة صيغة (فاعل) على النسب)، وجعله أربعة مباحث، إذ يخصص المبحث الأول لدلالة فاعل المصوغ من الجامع، والثاني لدلالة فاعل المختص بالموث، والثالث لدلالة فاعل بمعنى مفعول، والرابع لدلالة فاعل المصوغ من الرباعي، ثم ينتقل إلى الفصل الثاني لدراسة (دلالة صيغ المبالغة على النسب)، ويضمّن أربعة مباحث، يبتدئها بدلالة (فَعَال) على النسب، فدلالة (مِفْعَال) و(مِفْعِيل)، ثم دلالة (فَعِيل) و(فَعِيل)، وأخيراً دلالة (فَعُول) و(مِفْعَل)، واشتمل الفصل الثالث الذي ضمّ (دلالة صيغ صرفية متفرّقة على النسب) على مبحثٍ لدراسة دلالة (مُفْعَل)، وآخر لدلالة (فَاعِلَة)، وثالث لدلالة صيغ اسم المكان، فراجع لدلالة صيغ المصدر، وأخيراً لصيغ متفرّقة^(٤٦).

ويّتضح بعد العرض أنّ التبويب في الفصل الأول لم يتّخذ معياراً واحداً، فالمؤلف ينظر مرّة إلى الدلالة، وينظر أخرى إلى الأصل الذي صيغ منه اسم الفاعل، ويُنكّر على المؤلّف جعله هذا الفصل مختصاً بصيغة (فاعل) من دون صيغ اسم الفاعل الأخرى (مُفْعَل، فَاعِلَة، مُنْفَعِل، مُفْعَل) التي اضطّر أخيراً لإدراجها في الفصل الثالث^(٤٧).

وعليه، يرى البحث أنّ الأحسن منهجياً أن تُضمّ كلّ مسألة إلى بابها، ويكون الفصل الأول بعنوان (دلالة صيغ اسم الفاعل على النسب)، ويضمّ مبحثاً لاسم

الفاعل المصوغ من الثلاثي المجرد (فَاعِل، فَاعِلَةٌ)، ومبحثاً لصيغ اسم الفاعل المصوغ من غير الثلاثي المجرد: (مُفَعَّل، مَفْعَل، مَفْعَلٌ)، ويبقى الفصل الثاني كما هو، ويخصص الفصل الثالث لـ(دلالة صيغ صرفية متفرقة على النسب)، ويضمّ مبحثاً لصيغ اسم المكان، وثانياً لصيغ المصدر، وثالثاً أخيراً لصيغ أخرى لا تدخل في مباحث الكتاب السابقة.

أمّا الدكتور عبد الحقّ أحمد محمد الحجّجي، فقسّم كتابه "الهاء الملازمة للبناء" قسمين اثنين، وضمّ كلّ قسمٍ فصولاً، وكلّ فصلٍ نقاطاً، فجاء القسم الأول في (الهاء الملازمة للبناء دراسة صرفية في التأنيث والأبنية)، وضمّ هذا القسم فصولاً، ابتداءً بـ(مفاهيم تنوعية ضابطة في التأنيث)، وتثنى بـ(موارد هاء التأنيث)، وثلثه بـ(توطيد الأساس) الذي كان خاتمة فصول القسم الأوّل، ثم انتقل للقسم الثاني الذي سمّاه (الكشف عن وجوه الهاء الملازمة للبناء)، وابتدأه بمقدمة، وجعل مادته في فصول، ورأى أن يتبدى بالفصل الرابع اعتداداً وإكمالاً لفصول القسم الأوّل، فابتدأ القسم الثاني بالفصل الرابع الذي عنوانه بـ(ما لا تلزمه الهاء من الأبنية)، وضمّ إليه الكلمات مقسّمة على وفق صيغها الصرفية، وكذا فعل في الفصل الخامس الذي سمّاه (ما تلزمه الهاء من الأبنية)، إلاّ أنّه قسمه موضوعات، ضمّ ضمنّ الموضوعات كلماتٍ تحت صيغها الصرفية، وأكمل بفصولٍ ستّة اتسمت بقلّة المادة العلمية بالمقارنة مع الفصول الأولى^(٤٨).

وسلك الدكتور خليل بنيران الحسون مسلكه، إذ قسم كتابه (سنن العربية في الدلالة على المبالغة والتكثير) على موضوعات^(٤٩)، لكنّه جعل مبالغة الفعل بعد صيغ المبالغة المشهورة، ومقدّمةً على السنن الأخرى للمبالغة من الاسم^(٥٠)، وكان الأحسن أن يؤخرها حين فراغه من سنن المبالغة الاسمية.

وقسّم الدكتور عبد الحقّ أحمد محمد الحجي كتابه " دلالات الأبنية " فصولاً، والفصل إلى مباحث، فيجعل الفصل الأول لـ(دلالات الأبنية)، وجعل مادته في صفيين: الأول درس فيه أسرار أبنية العربية، وعلاقة الحركات بالمباني وأثرها في تغيير المعاني ومع بيان الأدلة التي يتوصّل بها إلى معرفة الزائد، والثاني عرض فيه نماذج مما اختلفوا فيه من الأبنية، وخصّ الفصل الثاني لدراسة (الأبنية التي تلحقها الهاء)، وقسمه بحسب الموضوعات الصرفية، فابتدأ بأبنية الأسماء، فجموع التكسير، فصيغ منتهى الجموع، ثم التصغير، وخصّ المصادر بأربعة مباحث أخرى^(٥١)، ولم يكن تقسيمه للموضوعات في المباحث في الفصل الثاني منهجياً.

ولمّا كان التقسيم المنهجيّ يقتضي أن توزّع الموضوعات الرئيسة في فصول، وتفروعاتها في مباحث^(٥٢) لزم أن تكون المصادر بصيغها في فصل واحد، ولمّا كانت مادتها تتصف بالسعة والكثرة^(٥٣)، لزم أن يُقسّم الكتاب بايين، يتحوّل الفصل الأول بمبحثه إلى باب يضمّ فصلين، ويتحوّل الفصل الثاني إلى باب يضمّ فصلين، يضمّ الأوّل منها مباحث المصادر بحسب التقسيم الذي ارتآه المؤلف، ويكون بعنوان (ما تلحقه الهاء من أبنية المصادر)، ويشتمل الثاني على مباحث الأسماء وجموع التكسير ومنتهى الجموع والتصغير، ويكون بعنوان (ما تلحقه الهاء من أبنية غير المصادر).

ورأت الدكتورة أشواق النجار أن تُقسّم كتابها " دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية " فصولاً ومباحث، وحوى الفصل الأول دراسة في (مكوّنات البنية الصرفية)، في حين اشتمل الفصل الثاني على (الدلالة التكوينية الوظيفية)، واختتم الكتاب بفصل ثالث في (الدلالة التصريفية والسياقية)، على أنّها قسمت الأول إلى (المكوّن الإلصاقى - المورفيمي) و(المكوّن الصوتي - الفونيمي)، وقسمت الثاني إلى (الدلالة التركيبية)، و(الدلالة البنائية)، وقسمت الثالث إلى (الدلالة التصريفية)،

و(الدلالة السياقية الزمنية)، وكانت تفرّع عن كلّ مبحث في الفصلين الأخيرين إلى:
(السوابق)، و(المقحّمات)، و(اللوّاحق)^(٥٤).

ولم تكن لتتقسّم الفصول هذه القسمة إلا على وفق أساس الأفراد والتركيب والجملة، وقدمت البسيط على المركّب، ويبدو أنّها جانبت الصواب حين قدّمت في الفصل الأول المكوّن الفونيميّ على المورفيميّ؛ لأن المورفيمات تمثّل نسقاً أعلى من الفونيمات؛ فالمورفيم يتكون من فونيم واحد أو أكثر^{٥٥}، وهي تقدّم السوابق على المقحّمات، والمقحّمات على اللوّاحق مراعاة لموقع كل واحدة منها في الكلمة.

٣- الكتب المؤلّفة في دراسة الكتب والدراسات اللغوية:

هناك مجموعة من الكتب الصرفية اهتمت بدراسة كتب لغوية أو صرفية، أو موضوعاً صرفياً معيناً في هذه الكتب؛ لتعالجه من جنبه لغوية صرفية، وقد قامت هذه الكتب على مناهج متنوّعة في التبويب والترتيب؛ نظراً لاختلاف وجهة نظر مؤلفيها. ونبتدى بكتاب "أبنية الصرف في كتابة سيويه معجم ودراسة" الذي قسّمته الدكتورة خديجة الحديشي أبواباً ثلاثاً، ضمّ الباب الأوّل مقدّمات علم التصريف (الميزان الصرفي، المجرد، الزيادة والمزيد، القلب المكاني)، وإنّما قدّمتها أولاً؛ لأنّها تهدف في هذا الباب إلى ((إعطاء فكرة واضحة عن الحروف الأصلية وحروف الزيادة، والقلب المكاني، لتكون عوناً في فهم أبنية الصرف دون اللجوء إلى الإشارة إليها في أبواب أُفردت لبحث الأبنية وحدها))^(٥٦).

وضمّ الباب الثاني أبنية الأسماء التي وُزعت في فصول، كان أوّلها (أبنية الأسماء المجردة والمزيدة)، وثانيها (أبنية المصادر) التي قسّمت سماعيةً وقياسيةً، وثالثها (أبنية المشتقات)، واختصّ الرابع بـ(أبنية جموع التكسير)، وأخرها بـ(أبنية التصغير)، وحوى الباب الثالث الفصول الخاصة بتصريف الأفعال، فابتدأ بـ(أبنية

الأفعال المجرّدة والمزيدة)، وضمّ الثاني (أبنية الأفعال اللازمة والمتعدية) والمبنيّ للمفعول^(٥٧).

وأغلب الظنّ أنها قدّمت مباحث الأسماء على مباحث الأفعال؛ لكثرة مباحث الأسماء في كتابها مقارنة بمباحث الأفعال، وإن لم تكن صرّحت بهذا^(٥٨).
ويبدو أنّ المؤلفة اضطرتّ لجعل مقدّمة التصريف في بابٍ من غير فصول؛ لصغر مادّته وعدم إمكان تقسيمها لفصلين أو أكثر؛ وإلاّ فقد كان ينبغي ((أن يُقسّم كلّ بابٍ إلى فصولٍ خاصّةٍ به))^(٥٩).

أما الدكتورة خديجة زبار الحمداني فقسمت كتابها (المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب) على ثلاثة فصول: أولها في المصدر واسم المصدر تناولت فيه صيغ المصادر وأمثلتها الواردة في لسان العرب، وثاني الفصول خصّصته لأبنية المشتقات وأمثلتها الواردة في لسان العرب، وخصّ الفصل الثالث بالدراسة الدلالية، فكان في ثلاثة مباحث: مفهوم الدلالة، دلالة المصادر، ودلالة المشتقات، وختم الكتاب بخاتمة^(٦٠).

وما يحسب للمؤلفة في هذا الكتاب أنّها راعت التسلسل العلميّ للموضوعات المدروسة، فقدّمت المصادر؛ لأنّها أصل الاشتقاق عند البصريين، ولحققتها بالمشتقات؛ لأنّها أخذت مما سبقها في العرض أي المصادر، ولكنها لو جعلت المصادر ودلالاتها في باب، والمشتقات ودلالاتها في باب، كان أفضل؛ كي يتحصّل من ذلك الترابط بين الدراسة النظرية والإحصائية للمصادر والمشتقات مع دلالة كلّ منهما، فضلاً عن أنّ هذا التقسيم سيحدث التوازن الكميّ بين الفصول، فالمنهج الذي اعتمدهت الدكتورة أظهر صغر الدراسة التطبيق الدلاليّ في مقابل طغيان الدراسة الإحصائية. وجاء كتاب "دراسات صرفية موازنة" لمؤلفته الدكتورة خديجة زبار الحمدانيّ مقسماً إلى دراسات، ابتدأت بدراسة موازنة بين كتابيّ (فعلت وأفعلت) لكل من

أبي حاتم السجستاني(٢٥٥هـ) والزجاج (٣١١هـ)، وثنت بدراسة موازنة بين كتابي (المنقوص والممدود) للفراء و(حلية العقود في الفرق بين المقصود والممدود) للأنباري(٥٧٧هـ)، وقسمت هاتين الدراستين إلى نقاط من حيث مادة كل كتاب ومصادره ومن حيث المنهج في عرض المادة اللغوية، على أنها بدأت كل دراسة بتوطئة تعريفية بالاتجاه التأليفي الذي ينتمي إليه الكتاب، واختتم الكتاب بدراسة صرفية موازنة بين سيبويه(١٨٠هـ) والأخفش، وتضمنت كل نقطة في هذه الدراسة مسألة صرفية بين سيبويه والأخفش^(٦١).

ولم تصرح المؤلف بالأساس الذي اعتمده في الترتيب^(٦٢)، ولم يجد البحث أساساً لترتيب الدراسات في الكتاب؛ ولما كان الكتاب في الأصل أبحاثاً متناثرة في مجلات علمية محكمة، وكان الهدف من جمعها في كتاب تسهيل الطريق للباحثين للحصول عليها دفعة واحدة^(٦٣)، فلا ضرورة - من وجهة نظر الباحث - للاهتمام بترتيبها، والانشغال بالاعتماد على أساس في تنظيمها واحدة بعد الأخرى ما دام الهدف هو مجرد جمعها في كتاب واحد، وبخاصة أن هذه الدراسات لا يربطها رابط بحيث يكمل بعضها بعضاً، أو يقف فهم بعضها على فهم الآخر.

ونرى الدكتور الزامل يقسم كتابه " حقيقة الاستدراك على سيبويه عند أبي بكر الزبيدي " ثلاثة أقسام، ويسمي كل قسم منها فصلاً، ثم يقسم الفصول إلى مباحث، فخصّ الفصل الأول بالحديث عن (الاستدراك منذ نشأته حتى زمن الزبيدي)، وتحدث فيه أيضاً عن (أنواع الاستدراك التي ذكرها علماء العربية)، فكان المقدمة التمهيدية لعرض مستدركات الزبيدي على سيبويه في الفصل الثاني الذي ضمّ مبحثين: أولهما الأبنية الاسمية المستدركة على سيبويه، وثانيهما الأبنية الفعلية؛ وهو بعد أن هياً الأرضية للتحليل والنقد في هذين الفصلين، خصّ الفصل الثالث بدراسة مستدركات الزبيدي لبيان حقيقة هذه القضية^(٦٤).

وقُسِمَ كتابُ " الملحق بالرباعي في لسان العرب " قسمين: نظري وتطبيقي، وسمِّي كلُّ قسمٍ باباً، وضمَّ القسم النظري ثلاثة فصول تمهيدية تناولت أحرف الزيادة في العربية، وأبنية الرباعي في العربية، ونتائج الدراسة في هذين الفصلين، في حين قُسِمَ البابُ الثاني فصولاً، ضمَّ كلَّ فصلٍ فصيلاً من الكلمات الملحقة بالرباعي على أنَّ هذه الكلمات اتحدت في حرف الزيادة فيها، وحوى الفصل الواحد أربعة مباحث معتمدة على تغيّر موقع الحرف الزائد في الكلمة، فيكون أولاً أو ثانياً أو ثالثاً أو رابعاً^(٦٥)، وهذا أشبه بطريقة التقلب التي اخترعها الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) لخصر كلمات العربية^(٦٦)، ما يفيد أنَّ المؤلف أراد أن يقف على الصور المختلفة للملحق بالرباعي فلا يفوته شيء منها.

وابتدأ الباب التطبيقيّ بفصل اللام؛ لأنها الأكثر زيادة في الملحق بالرباعي، ولحقه فصل الميم، فالنون، ثم السين، فالهاء، واختتمَّ الباب بفصل التاء؛ لأنها أقل الحروف زيادة في الملحق بالرباعي^(٦٧).

أما صاحبة كتاب " الدراسات الصرفية في شروح مراح الأرواح لابن مسعود"، فقد قسمت كتابها فصولاً، ووزعت مادتها في مباحث، فسَمَّت الفصل الأول (حياة الشراح وطرائقهم في عرض المادة)، وضمَّ مبحثاً في حياة الشراح، ومبحثاً في طرائق الشراح في عرض المادة الصرفية، ومبحثاً في قيمة الشروح، وضمَّ الفصل الثاني (موارد الشراح وأصول النحو العربي) مبحثين، كان أولهما موارد الشراح، وثانيهما أصول النحو العربي عند الشراح، في حين جاء الفصل الثالث لدراسة (المسائل الخلافية في شروح المراح)، واختص المبحث الأول بموقف الشراح من مسائل الخلاف الصرفي، وضمَّ الثاني مسائل الخلاف الصرفي بين الشراح، حتى إذا انتهت منها تحدثت في الفصل الرابع عن (شخصية الشراح العلمية) من خلال

مذهبهم، وردودهم على ابن مسعود، وختمت هذا الفصل بمبحث ثالث في أهم ما يؤخذ على الشراح^(٦٨).

ولا توجد علاقة ربط بين حياة الشراح وطرائقهم في عرض المادة تجعلنا نضمّهمها في فصل واحد، والأحرى أن تكون حياة الشراح في التمهيد مع حياة ابن مسعود، ولا يمكن تبين قيمة الشروح قبل أن نتعرف إلى مصادرها وأصول التقعيد فيها، فهذه القيمة لا تتحدد إلا بعد معرفة شخصية المؤلف وردوده وما يؤخذ عليه، فكما يُقدّم المؤلف التعرّض لمسائل الخلاف الصرفي عند الشراح بين يدي الكشف عن الشخصية العلمية للشراح^(٦٩)، يرى الباحث أن يُؤخّر النظر في قيمة الشروح إلى ما بعد الكشف عن شخصية الشراح العلميّة؛ لأنّ معرفة الموارد والأصول ومعرفة الشخصية العلميّة تسهم أيّما إسهام في إمطة اللثام عن قيمة الشروح وجدواها.

وأخيراً - في هذا الاتجاه التألّفي - كتاب "الدرس الصرفي في العراق في الكتب والرسائل الجامعية من عام ١٩٦٨م حتى عام ١٩٩٨م" الذي ورّعت مادته في ثلاثة فصول، اختصّ الأوّل في الحديث عن مصطلحي التصريف والصرف، وجاء في مبحثين على وفق أساس المقارنة: مبحث لمفهوميها عند القدماء النحويين والصرفيين، ومبحث لمفهوميها واستعمالهما عند الدارسين العراقيين، واختصّ الفصل الثاني بدراسة الموضوعات الصرفية، ووّزعت مادته في نقاط (طبيعة الموضوعات الصرفية، الموضوعات الصرفية، تبويب الموضوعات وتنظيمها، وسائل عرض الموضوعات)، وجاء الفصل الثالث في (مناهج التأليف عند الدارسين العراقيين دراسة ونقداً)، وقُسمت إلى ثلاث نقاط بحسب المناهج^(٧٠).

وضمّ ثلاثة مباحث (المنهج، المصادر، الاستدلال)، وأقول في تقديم المؤلفة لمبحث المنهج ما قلته في تقديم الدكتور مجيد الزاملي له. وتضمّن الفصل الثاني (موقف ابن سيده من شواذ الصرف)، وقسم إلى مباحث (شواذ الجمع، شواذ النسب، شواذ التصغير، الشذوذ الصرفي في الأفعال)، وضمّ الفصل الثالث (موقف ابن سيده من مسائل الخلاف الصرفي)، واختتم الكتاب بفصل في (آراء ابن سيده الصرفية).

وقسم الدكتور محمد حسين علي زعين كتابه "مظاهر التيسير الصرفي" فصولاً، والفصول مباحث، والمباحث إلى نقاط، وتناول في الفصل الأول (التيسير اللغوي - المفهوم، الأوليات، المستويات)، وضمّ الفصل ثلاثة مباحث، فكان الأول في دراسة التيسير اللغوي في المدونة العربية القديمة، وتناول الثاني التيسير اللغوي في المدونة اللغوية الحديثة، والثالث في مستويات التيسير اللغوي، وتناول في الفصل الثاني (مظاهر التيسير الصرفي في المصادر والمشتقات)، وضمّ مبحثاً في مصدر الفعل الثلاثي المجرد، ومبحثاً في اسم المصدر، وثالثاً في اسم الآلة، والرابع في المصدر الميمي، وخامساً في أفعال التفضيل، وأخيراً في صيغ المبالغة، في حين ضمّ الفصل الثاني المباحث الخاصة بمظاهر التيسير الصرفي في الأفعال، فتناول الفعل الثلاثي المجرد، ثم المزيد بحرف، فالمزيد بحرفين، فالمزيد بثلاثة أحرف، ثم الرباعي المجرد، وختتم بالرباعي المزيد للإلحاق، واختتم فصوله بفصل رابع تضمّن مظاهر التيسير الصرفي في الجموع، وضمّ جمع المذكر السالم، فجمع التكسير، وأخيراً جمع الجمع^(٧٤). يتبيّن ممّا سبق أن الكتاب مقسوم إلى قسمين متقابلين: نظريّ تمثّل في الفصل الأول، وتطبيقيّ تمثّل في الفصول الثلاثة الأخرى؛ وقُدّم النظريّ على التطبيقيّ لسبب معروف، ولكن لمْ يُجعل الفصل الخاص بالأفعال بين الفصل الخاص

بالمصادر والمشتقات والخاص بالجموع؟ رُبّما يكون السبب كثرة مباحث المصادر والمشتقات، وكثرة مباحث الفعل، بمقابل قلة مباحث الجموع، لكنّ هذا لا يدعو لفصل مباحث الأسماء قسمين اثنين متباعدين، تفصل بينهما مباحث الأفعال.

٥- الكتب المؤلفة في نقد الدرس الصرفي:

ويظهر في التأليف الصرفي اتجاه قلّ سالكوه، ونُدّر المؤلفون فيه، وهو اتجاه النقد والتقويم، إذ يؤلف الدكتور رزّاق جعفر الزيرجاوي كتاب "تقويم المنهج الصرفي"، وجعله ثلاثة فصولٍ، وقسم كلّ فصل إلى مباحث، فابتدأ بـ(أسس المنهج الصرفي)، وتناول في مباحثه (إشكالية المصطلح، السماع والقياس، التعليل، الاشتقاق، الموقف من القرآن الكريم، الأصالة والزيادة، الإبدال والإعلال، الميزان الصرفي)، واشتمل الفصل الثاني الذي عنوانه بـ(مظاهر المنهج الصرفي) على مباحث (الافتراض، التعقيد، انعدام الخطة، الخلاف في الآراء والاختلاف في التطبيق الصرفي، ازدواجية التعامل مع الصوت، الفصل القسري بين الصرف والنحو، الخلط بين المناهج، الغموض وانعدام الدقة في زيادة الإلحاق، قبول الضرورة الشعرية، التناقض والاضطراب)، ويختم الكتاب بالفصل الثاني الذي يتناول الحديث فيه (الاتجاه الصرفي الصوتي الحديث)، ويضم مباحث (الأناية العلمية وجهد جهود الآخرين، الميزان الصوتي، الخلاف، الأخطاء وضعف التفسير، ضعف الاستدلال، الانتقائية وعدم اطراد التعليل الصوتي، الموقف المزدوج من الأصل، تناقض الباحث ونفسه، ادعاء أفكار جديدة هي في حقيقتها مما عرفه القدماء، الموقف من طريقة الكتابة)^(٧٥).
ويبدو أن ترتيب الفصول قد ارتكز على الترابط الحاصل بينها، وكون بعضها مقدّمة للآخر، وهكذا الامر في مباحث الفصل الأوّل، إلّا أن تفرّق مضامين المباحث في الفصلين الأخيرين جعل ترتيبها لا يخضع لمعيار، ولا يقف على أساس منهجي.

ويقسّم الدكتور رضا هادي حسّون العقيدي كتابه "إحياء الصرف" فصولاً، والفصول فقرات، ليجمع في كتابه تسعة فصول، فكان الفصل الأول لمعالجة موضوع التباين الصرفي، والثاني تضمّن التداخل الصرفي، ثم التلازم الصرفي، فالاستقراء الصرفي، فالاصطلاح، ثم التحقيق الصرفي، فالاشتراك الصرفي، فالإيجاز الصرفي، وأخيراً الإعراب الصرفي، وتفرّع عن كل موضوع نقاط^{٧٦}، ولم يكن من رابط بين هذه الموضوعات جميعاً إلا القصد إلى إحياء الصرف^(٧٧). ولم يتخذ المؤلف منهجاً معيناً في ترتيب الموضوعات الواحد بعد الآخر، لأنّها كما ذكرنا لا جامع بينها إلا القصد إلى إحياء الصرف^(٧٨).

الخاتمة:

نخلص بعد هذا العرض والتحليل والتوجيه إلى نقاط، هي:

- ١- اتفقت الكتب الصرفية غير التعليمية على البدء بتمهيد يكشف النقاب عن المصطلحات الأساس، أو العينة الأساس في الدراسة، ومقابلة التمهيد بخاتمة للكتاب تكشف عن أهم النتائج التي توصل إليها الدارس من دراسته.
- ٢- كثيراً ما يقع الخلل في الترتيب، وأقل منه في التبويب؛ لأن الأبواب غالباً ما تكون مقسمة من قبل وفق رؤية العلماء، لكن الترتيب يسمح للمؤلفين بالابتكار والتغيير بحسب رؤية المؤلف وقناعاته.

- ٣- انمازت الكتب الصرفية المؤلفة في دراسة موضوعات صرفية بأنها تحوي موضوعات غير مترابطة، ولم يُعتنَ - غالباً - بترتيب هذه الموضوعات، ونتج ذلك من كونها في الأصل مؤلفة من أبحاث صرفية منشورة في مجلات، وإنما أُجمعت في كتاب لغرض تيسير الوصول إليها دفعة واحدة.

هوامش البحث

- (١) ينظر: صيغة فَعَل في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية، د. أحلام ماهر محمد حميد: ٦.
- (٢) ينظر: الكتب الصرفية التعليمية في العراق من ١٩٥٠ إلى ٢٠١٨ م:
- (٣) ينظر: صيغة فَعَل في القرآن الكريم: ٦.
- (٤) ينظر: صيغة فَعَلَة وفَعَلَة وفَعَلَة في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية، زيرفان قاسم أحمد البرواري.
- (٥) ينظر: صيغة فَعَلَة وفَعَلَة وفَعَلَة في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية.
- (٦) ينظر: مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، ضبطها واعتنى بها محمد عبد السلام شاهين، الجاربردي: ١٧٨، نقرة كار: ١٨٠.
- (٧) سورة النساء: ٢٨.
- (٨) ينظر: العموم الصرفي في القرآن الكريم، د. رضا حسون العقيدي.
- (٩) ينظر مثلاً: علم الصرف الصوتي: ٢٥١-٣٦٢، والصرف أحكام ومعان: ٦٩-١٥٧.
- (١٠) ينظر: أبنية الأفعال المجردة في القرآن الكريم ومعانيها دراسة صرفية دلالية، د. أحلام ماهر محمد حميد: ٢٣-١٤٥.
- (١١) ينظر: أبنية الأفعال المجردة في القرآن الكريم ومعانيها: ١٤٦-٢٨٣.
- (١٢) ينظر مثلاً: شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٣٢٢-٣٥، ٧٠-١١٣.
- (١٣) ينظر: التقسيم في كتاب (دلالة البنية الصرفية في السور القرآنية القصار)، د. جلال الدين يوسف العيداني.
- (١٤) ينظر: معاني الأبنية العربية في ضوء مجمع البيان، د. نسرین عبد الله العلواني.
- (١٥) ينظر: معاني الأبنية العربية في ضوء مجمع البيان.
- (١٦) ينظر: الأبنية الصرفية في البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، د. ناهية عبد الكريم القزاز.
- (١٧) ينظر: الأبنية الصرفية في البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ١٨٥-٢٠٨.
- (١٨) ينظر: جمع الجمع في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية، د. خولة عبید خلف.
- (١٩) ينظر: جمع الجمع في القرآن الكريم.
- (٢٠) ينظر: جمع الجمع في القرآن الكريم: ٣.
- (٢١) ينظر: جمع الجمع في القرآن الكريم: ٤٣-٤٧.
- (٢٢) ينظر: مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، ضبطها واعتنى بها محمد عبد السلام شاهين، الجاربردي: ١٧٨، نقرة كار: ١٨٠.

- ٢٣) ينظر: لسان العرب، ابن منظور: مادة (ن ع م)، ومادة (ل ف ف).
- ٢٤) ينظر: الفهرسة والترتيب المعجمي، د. محمد سليمان الأشقر: ٦١.
- ٢٥) ينظر: الموت والهلاك في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية، د. ليث داود سلمان.
- ٢٦) ينظر: الموت والهلاك في القرآن الكريم.
- ٢٧) ينظر مثلاً: المغني الجديد في علم الصرف: ١٣٥، ٢٠٥، والمنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين: ٥٩، ١٠٥، وعلم الصرف الصوتي: ١٥٩، ٢٥١.
- ٢٨) ينظر: المعجم المفهرس للأوزان الصرفية في القرآن الكريم
- ٢٩) ينظر: المعجم المفهرس للأوزان الصرفية في القرآن الكريم: ٤٢.
- ٣٠) ينظر: معجم الأفعال المزيّدة في القرآن الكريم، د. أسعد محمد علي النجار والمدرس سهاد ياسين عباس.
- ٣١) ينظر: معجم الأفعال المزيّدة في القرآن الكريم.
- ٣٢) ينظر: البنية الصرفية في شعر أهل البيت المعصومين (عليه السلام) دراسة دلالية، د. علياء نصرت الربيعي: ١٩ - ٢٢٤.
- ٣٣) ينظر: البنية الصرفية في شعر أهل البيت المعصومين (عليه السلام) - دراسة دلالية: ١٧.
- ٣٤) ينظر: أوزان الفعل ومعانيها، د. هاشم طه شلاش.
- ٣٥) ينظر: أوزان الفعل ومعانيها، د. هاشم طه شلاش: ١٩ - ٤٧، ٤٩ - ١٨٨، ١٨٩ - ٢٠٣، ٢٤٣ - ٢٥٥.
- ٣٦) ينظر: أوزان الفعل ومعانيها، د. هاشم طه شلاش: ١٩ - ٤٧، ٤٩ - ١٨٨، ١٨٩ - ٢٠٣، ٢٠٥ - ٢٢٤.
- ٣٧) ينظر: الدرس الصرفي في شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي، قصي جدّوع رضا الهيتي: ١٧٧ (رسالة جامعية).
- ٣٨) ينظر: أوزان الفعل ومعانيها: ٨.
- ٣٩) ينظر: معاني الأبنية في العربية، د. فاضل السامرائي.
- ٤٠) ينظر: أبحاث صرفية، د. خديجة زبار الحمداني.
- ٤١) ينظر: اسم الفاعل الدالّ على المؤنث بغير علامة تأنيث بين البصريين والكوفيين - دراسة في الألفاظ والخلاف، د. ميثم محمد علي.
- ٤٢) ينظر: اسم الفاعل الدالّ على المؤنث بغير علامة تأنيث بين البصريين والكوفيين - دراسة في الألفاظ والخلاف: ١٣، ١١٤، ١٤٢ - ١٥٢.

- (٤٣) ينظر: اسم الفاعل الدالّ على المؤنث بغير علامة تأنيث بين البصريين والكوفيين - دراسة في الألفاظ والخلاف: ١٣، ١١٤.
- (٤٤) ينظر: دراسات في علم الصرف، د. مجيد خير الله الزاملي.
- (٤٥) ينظر: دراسات في علم الصرف، د. مجيد خير الله الزاملي.
- (٤٦) ينظر: صيغ النسب بغير الياء - دراسة دلالية صرفية، محمد علي عبد الله العنبيكي.
- (٤٧) ينظر: صيغ النسب بغير الياء - دراسة دلالية صرفية: ٢٥-٧٨، ١٤٥، ١٥٥، ١٨٠، ١٨٥.
- (٤٨) ينظر: الهاء الملازمة للبناء - أبنيتها - مواضعها - تعريفها -، د. عبد الحق أحمد محمد الحججي.
- (٤٩) ينظر: سنن العربية في الدلالة على المبالغة والتكثير، د. خليل بنيان الحسون.
- (٥٠) ينظر: سنن العربية في الدلالة على المبالغة والتكثير، د. خليل بنيان الحسون: ٩، ٣٤، ٣٨ - ٤٧.
- (٥١) ينظر: دلالات الأبنية، د. عبد الحق أحمد محمد الحججي.
- (٥٢) ينظر: كيف تكون كاتباً بارعاً، د. عبد الله ناصر الداوود: ١٩.
- (٥٣) ينظر: دلالات الأبنية، د. عبد الحق أحمد محمد الحججي ٢٤٦-٣٨١.
- (٥٤) ينظر: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، د. أشواق محمد علي النجار.
- (٥٥) ينظر: في فقه اللغة وقضايا العربية، د. سميح أبو مغلي: ٧٦.
- (٥٦) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٥.
- (٥٧) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة، د. خديجة الحديثي.
- (٥٨) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٩١-٢٥٠، ٢٥١-٢٩٠.
- (٥٩) ينظر: منهج البحث الأدبي، د. علي جواد الطاهر: ٧٠.
- (٦٠) ينظر: المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، د. خديجة الحمداني: ٢٥-٣٣٢.
- (٦١) ينظر: دراسات صرفية موازنة، د. خديجة زبار الحمداني.
- (٦٢) ينظر: دراسات صرفية موازنة، د. خديجة زبار الحمداني.
- (٦٣) ينظر: دراسات صرفية موازنة: ٧.
- (٦٤) حقيقة الاستدراك على سيبويه عند أبي بكر الزبيدي، د. مجيد خير الله الزاملي: ٧-٨.
- (٦٥) ينظر: الملحق بالرباعي في لسان العرب - دراسة ومعجم -، د. هيام فهمي إبراهيم.
- (٦٦) ينظر: علم اللغة، د. حاتم الضامن: ٨١.
- (٦٧) ينظر: الملحق بالرباعي في لسان العرب - دراسة ومعجم -: ٨.
- (٦٨) ينظر: الدراسات الصرفية في شروح مراح الأرواح لابن مسعود، د. ساجدة مزبان حسن.

- ٦٩) ينظر: الدراسات المصرفية في شروح مراح الأرواح لابن مسعود: ١٥٩ - ٢٠٦، ٢٠٧ - ٢٥٢.
- ٧٠) ينظر: الدرس الصرفي في العراق في الكتب والرسائل الجامعية من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٩٨، د. هند عباس الحمادي.
- ٧١) ينظر: علم التصريف عند الإمام أبي البقاء العكبري، د. مجيد خير الله الزاملي.
- ٧٢) ينظر: منهج البحث الأدبي: ٦٩.
- ٧٣) ينظر: ابن سيده صرفياً، د. فائزة محمد علي العزاوي.
- ٧٤) ينظر: مظاهر التيسير الصرفي - دراسة في قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة -، د. محمد حسين علي زعين: ٦ - ٧.
- ٧٥) ينظر: تقويم المنهج الصرفي، د. رازق جعفر الزيرجاوي.
- ٧٦) ينظر: إحياء الصرف، د. رضا هادي حسون العقيدي.
- ٧٧) ينظر: إحياء الصرف: ٧.
- ٧٨) ينظر: الترتيب في كتاب إحياء الصرف.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- * الحمداني، د. خديجة زبار. ٢٠١٠م - ١٤٣١هـ. أبحاث صرفية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
- * العزاوي، د. فائزة محمد علي. ٢٠١٢م. ابن سيده صرفياً. بغداد: دار الفراهيدي للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
- * حميد، د. أحلام ماهر محمد. ٢٠٠٨م. أبنية الأفعال المجردة في القرآن الكريم ومعانيها دراسة صرفية دلالية. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى.
- * الحديثي، د. خديجة. ٢٠٠٣م. أبنية الصرف في كتابة سيبويه معجم ودراسة. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون. الطبعة الأولى.
- * القزاز، د. ناهية عبد الكريم. ٢٠١٦م - ١٤٣٧هـ. الأبنية الصرفية في البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي. بغداد: مكتبة السيسبان.
- * العقيد، د. رضا هادي حسّون. ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م. إحياء الصرف. بغداد: دار الكوثر. الطبعة الأولى.
- * علي، د. ميثم محمد. د. ت. اسم الفاعل الدالّ على المؤنث بغير علامة تأنيث بين البصريين والكوفيين - دراسة في الألفاظ والخلاف. بغداد: دار الفراهيدي.
- * شلاش، د. هاشم طه. ١٩٧١م. أوزان الفعل ومعانيها. النجف الأشرف: مطبعة الآداب.
- * الربيعي، د. علياء نصرتا حسن علوان. ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م. البنية الصرفية في شعر أهل البيت المعصومين (عليه السلام) - دراسة دلالية.
- * الزيرجاوي، د. رازق جعفر. ٢٠١٠م. تقويم المنهج الصرفي. السويد: دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
- * خلف، د. خولة عبيد. ٢٠١٥م - ١٤٣٦هـ. جمع الجمع في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية. جامعة ديالى: منشورات المطبعة المركزية. الطبعة الأولى.
- * الزاملي، د. مجيد خير الله. ٢٠١٣م - ١٤٣٤هـ. حقيقة الاستدراك على سيبويه عند أبي بكر الزبيدي. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى.
- * حسن، د. ساجدة مزبان. ٢٠١٦م. الدراسات الصرفية في شروح مراح الأرواح لابن مسعود. بغداد: دار ومكتبة عدنان. الطبعة الأولى.
- * الحمداني، د. خديجة زبار. ٢٠١٢م. دراسات صرفية موازنة. بغداد: دار الفراهيدي للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
- * الزاملي، د. مجيد خير الله. ٢٠١٣م - ١٤٣٤هـ. دراسات في علم الصرف. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى.
- * الحمادي، د. هند عباس. ٢٠١٥م. الدرس الصرفي في العراق في الكتب والرسائل الجامعية من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٩٨. بغداد: دار الفراهيدي للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.

- * الهيتي، قصي جدّوع رضا. ٢٠١٣م - ١٤٣٤هـ. الدرس الصرفي في شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي: رسالة جامعية بإشراف د. خليل محمد سعيد الهيتي، كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الأنبار.
- * الحججي، د. عبد الحق أحمد محمد. ٢٠١١م. دلالات الأبنية. بغداد: منشورات مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني. الطبعة الأولى.
- * العيداني، د. جلال الدين يوسف. ٢٠١٠م. دلالة البنية الصرفية في السور القرآنية القصار. عمّان: دار الراية للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
- * النجّار، د. أشواق محمّد علي. ٢٠١٤م. دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية. دار دجلة ناشرون وموزعون. الطبعة الأولى.
- * الحسون، د. خليل بنيان. ٢٠٠٩م. سنن العربية في الدلالة على المبالغة والتكثير. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى.
- * الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. شرح شافية ابن الحاجب: تحقيق: محمد نور الدين الزين ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت، دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى.
- * السامرائي، د. محمد فاضل. ٢٠١٣م - ١٤٣٤هـ. الصرف العربي أحكاماً ومعانٍ. بيروت: دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
- * العنبيكي، محمد علي عبد الله. د. ت. صينغ النسب بغير الياء دراسة دلالية صرفية. بغداد: دار الفراهيدي للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
- * البروارى، زيرفان قاسم أحمد. ٢٠١١م. صيغة فَعْلَةٌ وفَعْلَةٌ وفَعْلَةٌ في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى.
- * الزاملي، د. مجيد خير الله. ٢٠١٢م - ١٤٣٣هـ. علم التصريف عند الإمام أبي البقاء العكبري. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى.
- * الضامن، د. حاتم. د. ت. علم اللغة. مطبعة التعليم العالي بالموصل.
- * العقيدى، د. رضا حسّون. ٢٠١٣م - ١٤٣٤هـ. العموم الصرفي في القرآن الكريم. بغداد: المركز التقني. الطبعة الأولى.
- * الأشقر، د. محمد سليمان. ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م. الفهرسة والترتيب المعجمي. الكويت: دار البحوث العلمية. الطبعة الأولى.
- * أبو مغلي، د. سميح. ١٩٨٧م - ١٤٠٧هـ. في فقه اللغة وقضايا العربية. عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
- * الداوود، د. عبد الله ناصر. د. ت. كيف تكون كاتباً بارعاً.
- * زعين، د. محمد حسين علي. ٢٠١٤م - ١٤٣٥هـ. مظاهر التيسير الصرفي - دراسة في قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة. منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع

- العلمي.
- * ابن منظور. د. ت. لسان العرب: تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد بحسب الله وهاشم محمد الشاذلي. دار المعارف بالقاهرة.
- * مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، وتشتمل على متن ابن الحاجب وشرح الشافية للعلامة الجاربردي و شرح الشافية للعلامة نقرة كار وحاشية على شرح الجاربردي لابن جماعة و المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري و الفوائد الجلية في شرح الفوائد الجميلة لإبراهيم الكرمياني، ضبطها واعتنى بها محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية / بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.
- * العلواني، د. نسرین عبد الله. ٢٠١٢ م - ١٤٣٤ هـ. معاني الأبنية العربية في ضوء مجمع البيان. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى.
- * النجار، د. أسعد محمد علي: والمدرس سهاد ياسين عباس. ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٦ م. معجم الأفعال المزيدة في القرآن الكريم. بابل: مؤسسة دار الصادق الثقافية. الطبعة الأولى.